



بسم الله الرحمن الرحيم

رفع الالتباس عن حاد عن طريق السلف في تكفير الناس

إن الحمد لله نحمده ونستعين ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ) (آل عمران:102).
(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (النساء:1).
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا) (الأحزاب:70-71).
أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتابُ الله ، وخير الهدي هدي محمد ، صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكلَّ محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

اللهم ربَّ جبريل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، إهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراطٍ مُستقيم .

إن دين الإسلام الذي ندين الله به هو دين الوسطية والاعتدال ومن ضمن ذلك هو الوسطية بين منهج الخوارج الغلاة ومنهج المرجئة المفرطين في مسائل الإيمان في الوعد والوعيد ومسائل الأسماء والأحكام .

وان من منهج أهل السنة والجماعة (اتباع السلف الصالح) هو إشاعة العلم في المسائل التي تلتبس على الناس ويفتنون بها بسبب الجهل وتزعم أهل الجاهلية والأهواء خاصة إذا كان ذلك متعلقاً بالأصول كي لا يؤول الأمر إلى شيوع بدع منكرة تفضي إلى أحكام خطيرة تتعلق بالدماء والأموال والأعراض .



ومن الجدير بالذكر أننا كنا نرصد ونعالج الأفكار التي يتبناها شباب الدعوة في العراق منذ وقت مبكر فقد شاع في العراق فترة التسعينات مبدأ المرجنة بين كثير من دعاة المنهج السلفي وقد كان ذلك المنهج وافداً على العراق من بلدان نشأ فيها هذا المنهج البدعي كردة فعل على منهج الغلاة الذي ظهر عندهم واستنسخه بعض دعائنا ونشطوا بنشره وسط الناس الأمر الذي دعانا في حينها للانتداب إلى رده وإبطاله والدعوة إلى منهج السلف في مسائل الإيمان ورجع بحمد الله إلى الحق طائفة من طلبة العلم الذين وقعوا في حماة الإرجاء حينها، لكن الذين اشربوا البدعة منهم أصروا ورمونا بأننا على منهج الخوارج .

وقد رافق في نفس تلك الفترة ظهور نابتة اقل شائنا من الأولى تحمل بعض ملامح وأفكار منهج الغلاة في مسائل الإيمان فكنا نتصدى لهم ونبين فساد منهجهم وندعوهم إلى منهج الاعتدال منهج أئمة السلف فكان هؤلاء يرموننا بأننا مرجنة متساهلون وهذا شأن أهل منهج الوسط لا يرضى عنهم الطرفان .

لكن التيار الارجائي في حينها كان هو التيار البدعي الأقوى الطاغى الأمر الذي دعانا إلى الكلام في شأنه والتجرد لدفعه والانشغال به بحسب خطورته وشدة انتشاره وذيوعه .

أما اليوم وبعد الاحتلال فقد حصل العكس من ذلك إذ انتشر فكر الغلاة وذاع بين كثير من أتباع الفصائل الجهادية وكان هذا الفكر أيضاً وافداً مع الوافدين ، ولما كان الأمر لا يقل خطراً من خطر بدعة الإرجاء إن لم يكن يربو عليه في الواقع العملي في بعض جوانبه بل إن منهج الغلاة أصبح سبباً من الأسباب المهمة في ضياع ثمرة الجهاد .. اقتضى منا واجب البيان أن نكشف الباطل ونزيل الالتباس الذي حصل عند الكثير من المجاهدين الذين تلبسوا بفكر الغلاة ويحسبون أنهم على طريقة السلف فنقول وبالله التوفيق .

ابتداءً يجب أن نعلم أننا نتكلم عن واقع شديد التعقيد وفي حالة من الضعف شديدة يمر بها المسلمون اليوم وعلو لأهل الكفر والنفاق وأعداء الإسلام وفي مثل هذه الحال يعمل بفقهِ الاستضعاف الذي استنبطه العلماء من سنة المصطفى والذي فيه من التوسعة والتخفيف ورفع الحرج ما لا ينبغي العمل بمثله في حال التمكين .



اعتبار المقاصد والنيات

إن اعتبار المقاصد والنيات في الحال التي نحن فيها ، وما يتحقق من مصالح للإسلام والمسلمين في اجتهد آحاد المسلمين وجماعاتهم أمر مطلوب وضروري قبل الحكم بالصواب أو البطلان أو التضليل ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (**إنما الأعمال بالنيات**) رواه البخاري .

ومن هذا الباب إعطاء المؤلفة قلوبهم ، تأليفا لهم أو دفع مضرتهم وإن كانوا كفارا فقد يعطى الكافر مالا قد يستعين به على كفره من وجه ولكن لترجح مصلحة للإسلام من وجه آخر مما يقدره الإمام فيعطي الكافر مثل هذا المال كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

(والمؤلفة قلوبهم نوعان **كافر ومسلم** فالكافر إما أن ترجى عطيته منفعة كإسلامه أو دفع مضرته إذا لم يندفع إلا بذلك ، والمسلم المطاع يرجى بعطيته المنفعة أيضا كحسن إسلامه أو إسلام نظيره أو جباية المال ممن لا يعطيه إلا لخوف أو لنكاية العدو أو كف ضرره عن المسلمين إذا لم ينكف إلا بذلك وهذا النوع من العطاء وإن كان ظاهره إعطاء الرؤساء وترك الضعفاء كما يفعل الملوك فالأعمال بالنيات فإذا كان القصد بذلك مصلحة الدين وأهله كان من جنس عطاء النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه) السياسة الشرعية ج: 1 ص: 46 .

ومن تأمل سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسلف هذه الأمة ، يجد الأمثلة الكثيرة على اعتبار المقاصد والنيات ، منها ما فعله النبي في غزوة الخندق من عزمه صلى الله عليه وسلم مصالحة غطفان ، وكانوا مع المشركين في حربهم على المسلمين ، يقول ابن القيم :

(ولما طالت هذه الحال على المسلمين أراد رسول الله أن يصالح عيينة بن حصن والحارث بن عوف رئيسي غطفان على ثلث ثمار المدينة وينصرفا بقومهما وجرت المفاوضة على ذلك فاستشار السعدين في ذلك فقالا يا رسول الله إن كان الله أمرك بهذا فسمعا وطاعة وإن كان شيئا تصنعه لنا فلا حاجة لنا فيه لقد كنا نحن وهؤلاء القوم على الشرك بالله وعبادة الأوثان وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها ثمرة إلا قرى أو بيعا فحين أكرمنا الله بالإسلام وهدانا له وأعزنا بك نعطيهم أموالنا والله لا نعطيهم إلا السيف فصوب رأيهما وقال إنما هو شيء أصنعه لكم رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة) زاد المعاد ج: 3 ص: 273 .



واعتبار المقاصد أمر مقرر شرعا ومنه خداع وتضليل العدو كيفما أمكن ، من غير نقض عهد أو أمان ، فلا يحل ، يقول ابن القيم :

(ثم إن الله عز وجل وله الحمد صنع أمرا من عنده خذل به العدو وهزم جموعهم وقل حدهم فكان مما هيا من ذلك أن رجلا من غطفان يقال له نعيم بن مسعود بن عامر رضي الله عنه جاء إلى رسول الله فقال يا رسول الله إني قد أسلمت فمرني بما شئت فقال رسول الله إنما أنت رجل واحد فخذل عنا ما استطعت **فإن الحرب خدعة**) زاد المعاد ج: 3 ص: 273 .

واعتبار ما عليه حال المسلمين من قوة وضعف ، وما في هذا الفعل من خداع العدو والتحاييل عليهم ، وخاصة عند الحرب والصراع مع أعداء الإسلام ، وهذا يدخل أيضا في اعتبار المقاصد والنيات ، يقول النبي صلى الله عليه وسلم : **(الحرب خدعة)** البخاري ومسلم

ومما قاله **صاحب العمدة** [فك الله أسره] : (اتفق الناس جميعا مؤمنهم وكافرهم على أصلين عظيمين من أصول الحرب، وهما السرية والخداع، وذلك على تباين في الفهم .

فالخداع في الحرب لا يجوز فيه الغدر ونقض العهود عند المؤمنين بخلاف الكافرين، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(الحرب خدعة)** البخاري ومسلم

قال النووي رحمه الله في شرح هذا الحديث:

(اتفق العلماء على جواز خداع الكفار في الحرب، وكيف أمكن الخداع إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان فلا يحل.) اهـ شرح مسلم ج12 ص45 .

وقال ابن حجر العسقلاني رحمه الله:

(وأصل الخداع إظهار أمر وإضمار خلافه، وفيه - أي في الحديث - التحريض على أخذ الحذر في الحرب، والندب إلى خداع الكفار، وأن من لم يتيقظ لذلك لم يأمن أن ينعكس الأمر عليه.)

وفي الحديث وجوب أخذ الحذر في الحرب فعدوك يريد أن يخدعك كما تريد أنت تخدعه أنت، وقد قال تعالى : **(يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم) النساء : 71.**



وإذا كان هذا هو حال الدول والجيوش مع بعضها البعض فكيف بالمسلمين في حربهم مع عدوهم مع ضعفهم وقتلهم؟

لا شك أنهم أحوج ما يكونون إلى استخدام الخداع والحيلة والابتكار في مواجهة أعدائهم .

الكذب على الأعداء والسلام عليهم واتقاء شرهم

هذا ولم نقل الكذب في الحرب لأنه يجوز الكذب على العدو في الحرب وفي غير الحرب كما سندلل عليه إن شاء الله تعالى.

أما في الحرب، ففيه حديث أم كلثوم بنت عقبة رضي الله عنها قالت: { لم أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يرخص في شيء من الكذب مما تقول الناس إلا في الحرب والإصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها } أحمد ومسلم في صحيحه .

قال النووي رحمه الله:

(صح في الحديث جواز الكذب في ثلاثة أشياء، أحدها في الحرب، قال الطبري إنما يجوز من الكذب في الحرب المعارض دون حقيقة الكذب فإنه لا يحل، هذا كلامه، والظاهر إباحة حقيقة نفس الكذب، لكن الاقتصار على التعريض أفضل والله أعلم.) ١. هـ مسلم بشرح النووي ج 12 ص 45 .

وقال ابن حجر رحمه الله:

(قال النووي الظاهر إباحة حقيقة الكذب في الأمور الثلاثة لكن التعريض أولى، وقال ابن العربي الكذب في الحرب من المستثنى الجائز بالنص رفقا بالمسلمين لحاجتهم إليه، وليس للعقل فيه مجال، ولو كان تحريم الكذب بالعقل ما انقلب حلالا.) ١. هـ فتح الباري ج 6 ص 159 .

ب- وأما الكذب على العدو في غير حالة الحرب فيجوز لأسباب منها ما فيها مصلحة دينية أو مصلحة دنيوية للمؤمن أو تخلص من أذى الكافرين والأدلة على ذلك:

1. قصة إبراهيم عليه السلام، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات: اثنتين منهن في ذات الله عز وجل: قوله إني سقيم { وقوله { بل فعله كبيرهم هذا { وقال: بينا هو ذات يوم وسارة إذ أتى على جبار من الجبابرة فقيل له: إن هاهنا رجلا معه امرأة



من أحسن الناس فأرسل إليه فسأل عنها فقال: من هذه؟ قال أختي، فأتى سارة قال: يا سارة ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك، وإن هذا سألني عنك فأخبرته أنك أختي، فلا تكذبيني { رواه البخاري .

قال ابن حجر رحمه الله في شرح الحديث:

(وإلا فالكذب المحض في مثل تلك المقامات يجوز، وقد يجب لتحمل أخف الضررين دفعا لأعظمهما، وأما تسميته إياها كذبات فلا يريد أنها تُدَم، فإن الكذب وإن كان قبيحا مخلًا، لكنه قد يحسن في مواضع هذا منها، وقوله {اثنيتين في ذات الله} خصهما بذلك لأن قصة سارة وإن كانت أيضا في ذات الله، لكن تضمنت حظا لنفسه ونفعا له بخلاف الاثنيتين الأخيرتين فإنهما في ذات الله محضًا، وقد وقع في رواية هشام بن حسان المذكورة {إن إبراهيم لم يكذب قط إلا ثلاث كذبات كل ذلك في ذات الله}، وفي حديث ابن عباس عند أحمد {والله إن جادل بهن إلا عن دين الله} (١. هـ فتح الباري ج 6 ص 392 .

فهذا الكذب منه ما فيه مصلحة دينية ومنه ما فيه فرار من أذى الكافرين وكلاهما جائز.

وروى مسلم عن حذيفة رضي الله عنه قال: { كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أحصوا لي كم يلفظ الإسلام، قال: فقلنا يا رسول الله أتخاف علينا ونحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة؟ قال: إنكم لا تدرون لعلمكم أن تبتلوا، قال: فابتلينا حتى جعل الرجل منا لا يصلي إلا سرا }.

قال النووي رحمه الله:

(وأما قوله ابتلينا فجعل الرجل لا يصلي إلا سرا، لعله كان في بعض الفتن التي جرت. اهـ) صحيح مسلم بشرح النووي ج 2 ص 179 .

وكما ترى أن إخفاء الإيمان - وهو ما نعبر عنه بالسرية - جائز ومشروع خاصة حال الخوف من إيذاء الكافرين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

(فمن كان من المؤمنين بأرض هو فيها مستضعف أو في وقت هو فيه مستضعف فليعمل بأية الصبر والصفح عمن يؤذي الله ورسوله من الذين أوتوا الكتاب والمشركين، وأما أهل القوة فإنهم يعملون



بآية قتال أئمة الكفر الذين يطعنون في الدين وبآية قتال الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) الصارم المسلول 221.

ومما يدخل في التقية جواز إلقاء السلام على الكافر إذا خافه المسلم ، قال ابن حجر رحمه الله:

(قال النووي: فإن اضطر إلى السلام بأن خاف ترتب مفسدة في دين أو دنيا إن لم يسلم سلم، وكذا قال ابن العربي وزاد: وينوي أن السلام اسم من أسماء الله تعالى، فكأنه قال الله رقيب عليكم، ولا خلاف في أنه يجوز السلام على مجلس فيه أخلاط من المسلمين والكافرين وينوي به المسلمين كما روى البخاري عن أسامة بن زيد) فتح الباري ج 11 ص 38 .

التشبه بالمشركين

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أنه يجوز للمسلم بل قد يجب في بعض الحالات التشبه بالمشركين في الهدي الظاهر كاللباس ونحوه لمثل هذه المصالح قال رحمه الله:

[ومما يوضح ذلك أن كل ما جاء من التشبه بهم إنما كان في صدر الهجرة ثم نسخ بعد ذلك، لأن اليهود إذ ذاك كانوا لا يتميزون عن المسلمين لا في شعور ولا في لباس ولا بعلامة ولا غيرها، ثم إنه ثبت بعد ذلك في الكتاب والسنة والإجماع الذي كمل ظهوره في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما شرعه الله من مخالفة الكافرين ومفارقتهم في الشعار والهدي، وسبب ذلك أن المخالفة لا تكون إلا مع ظهور الدين وعلوه كالجهد وإلزامهم بالجزية والصغار، فلما كان المسلمون في أول الأمر ضعفاء لم تشرع المخالفة لهم، فلما كمل الدين وظهر وعلا شرع ذلك.

ومثال ذلك اليوم لو أن المسلم بدار حرب أو دار كفر غير حرب لم يكن مأمورا بالمخالفة في الهدي الظاهر لما عليه في ذلك من الضرر، بل قد يستحب للرجل أو يجب عليه أن يشاركهم أحيانا في هديهم الظاهر، إذا كان في ذلك مصلحة دينية من دعوتهم إلى الدين والإطلاع على باطن أمورهم لإخبار المسلمين بذلك، أو دفع ضررهم عن المسلمين ونحو ذلك من المقاصد الصالحة، فأما في دار الإسلام والهجرة التي أعز الله فيها دينه وجعل على الكافرين بها الصغار والجزية ففيها شرعت المخالفة، وإذا ظهر أن المخالفة والموافقة لهم تختلف باختلاف الزمان والمكان ظهرت حقيقة الأحاديث في هذا.] اقتضاء الصراط المستقيم ج 1 ص 418 .



حالات يجوز إظهار الكفر فيها

قال الشيخ أبو بصير في كتابه (حالات يجوز إظهار الكفر فيها)

(الحالة الثالثة: من أجل استئصال ودفع كفر أغلظ وأشد .

وذلك عندما يقع خيار بين كفرين لا بد من تقديم أحدهما على الآخر، فحينها يقضي الشرع بتقديم أقلهما كفراً وضرراً لدفع أشدهما وأغلظهما كفراً وضرراً .

وهذه مسألة كنا نحسب أنها منتهية وواضحة لا تستحق البحث أو الجدل لوضوحها وبخاصة عند الجماعات الجهادية التي تحتاج إلى كل جزئية من جزئيات الفقه الإسلامي، لكي تستفيد منه وتستخدمه في عملية المواجهة الضخمة التي تخوضها ضد طواغيت الكفر والإلحاد في الأرض، الذين يحرسون الجاهلية المعاصرة بكل ما يملكون من قوة ووسائل...!!) إلى أن قال

(فأقول: لا حرج على المسلم إن دعت الضرورة إلى استئصال طاغوت وإمام كبير من أئمة الكفر والظلم أن ينغمس في عسكره وصفوف جنده، ويتظاهر على أنه منهم، على نية استئصال الطاغوت وإراحة الأمة من شره وكفره المغلظ، وذلك للأسباب والأدلة التالية:) ، ثم ساق أدلته لإباحة ذلك .

ثم يقول: (وصورة ذلك عندما يُخير المرء بين كفرين لا بد له من أحدهما، ولا بد له من دفع أحدهما بالآخر، فحينئذٍ الفقه والنقل والعقل كل ذلك يقول لك: أنظر أكثرهما وأغلظهما كفراً فادفعه واستأصل شأفته بالأقل كفراً كما هو في مسألتنا؛ فالطاغوت جاثم على صدر ومقدرات الأمة يمارس جميع صور الكفر والإجرام، والقتل .. وهو بذلك لا شك أنه يمثل الكفر الأكبر المغلظ والمركب، ثم تبين أنه لا يمكنك استئصاله إلا غيلة بارتكاب بعض صور الكفر المجردة الضيقة كما ورد ذلك في قصة اغتيال الطاغوتين كعب بن الأشرف، وسفيان الهذلي .. فتفعل إن شاء الله ولا حرج، هذا إن لم يتحول هذا الفعل في حقه إلى درجة الوجوب .

فإن أخذت الحمية بعض المتسرعين وقالوا: هذا مفاده إباحة بعض صور الكفر .. !

قلت: فإن عدمه يلزمك السكوت والإبقاء والمحافظة على ما هو أغلظ منه كفراً وخطراً على العباد والبلاد !!!



فاتنظر أيهما أسلم وأرضى لدينك وآخرتك ..!!؟

فإن قالوا - كما ذكر عن البعض - : أن الكفر لا يُباح إلا لضرورة ملزمة، لأن المحظورات لا تُباح إلا بالضرورات، وإزالة الطاغوت حاجة وليست ضرورة ..!!

، وحارب التوحيد وأهله، والذي لم يدع نوعاً **عَلَيْكَ أَقُولُ**: الطاغوت الذي عطل العمل بشرع الله من أنواع الكفر والفجور والطعن بالدين إلا أتى بأعلاه وأوفره حظاً، فأهلك بذلك العباد والبلاد، وسامهم سوء العذاب والذل، والفقر .. أقول الطاغوت الذي هذه بعض صفاته تكون إزالته وإراحة الأمة من كفره وشره من قبيل الحاجيات، مثله مثل تحصيل الغسالات والثلاجات ..!!

إذا كانت إزالة هذا الطاغوت وأمثاله هو من الحاجيات، وليس من الضرورات، فما هو الذي يكون - عندكم أيها الفقهاء! - من الضرورات ..!!؟)

ثم يبين الآتي :

(- تنبيهات وضوابط تتعلق في هذه الحالة :

من خلال ما تقدم نستخلص النقاط التالية:

1. لا يجوز إظهار الكفر إلا لضرورة استئصال كفر أكبر وأغلظ .. والمتمثل في الطغاة المجرمين وكفرهم .. ولا نرى إظهار الكفر - بقول أو عمل - من أجل إزالة كفرٍ مماثل له أو ما هو دونه ..!!

2. لا يُلجأ إلى هذه الوسيلة إلا إذا انتفت جميع الوسائل التي تمكن من استئصال الطاغوت صاحب الكفر المركب والمغلظ .. أما إن توفرت وسائل وسبل أخرى لا يجوز اللجوء إلى هذه الوسيلة ..!

3. في حال عُمل بهذه الرخصة يجب التحري ما أمكن في عدم التلفظ أو الوقوع في الكفر .. إلا ما دعت إليه الضرورة من غير زيادة أو توسع ..

4. في حال قُدر على استخدام المعاريض، وكانت تكفي لتنفيذ المهمة .. لا يجوز اللجوء إلى الترخص في إظهار الكفر أو التلفظ به، لقوله تعالى: { **فاتقوا الله ما استطعتم** } التغابن:16.



5. ما يجوز في الجهاد لا يجوز في غيره من المواطن، وما يجوز للمجاهد المقاتل لا يجوز لغيره القاعد .. وهذه مسألة بينة واضحة تضافرت عليها أدلة الكتاب والسنة، بحثها مستقلاً يحتاج إلى بحث وربما إلى مصنف جديد ..!

ضوابط في التكفير

قبل أن أبين جانباً من أخطاء أهل الغلو في تكفيرهم لغيرهم أوضح الآتي :

المقصود بعدم التكفير إنما هو للمسلم الذي ثبت إسلامه بيقين ولم يرتكب سبباً واضحاً من أسباب الكفر المجمع عليها بين المسلمين ، والتي أطلق عليها العلماء نواقض الإسلام .

ضرورة إعمال موانع التكفير لمن وقع في ناقض من نواقض الإسلام ، وتحقيق الشروط بحقه والأخذ بالمقاصد والنيات ، وخاصة في حالة جهاد العدو ومناجزته ، واعتبار حال القوة والضعف بالنسبة لحال المسلمين وأعدائهم .

لا يجوز الحكم بالتكفير من آحاد المسلمين على الآخرين الذين ثبت إسلامهم ، خاصة المجاهدين منهم ، ويكون ذلك من اختصاص أهل العلم المعتبرين ، وضرورة مقاضاة من يتهم بالكفر ، وسماع رده على التهم التي تنسب إليه إن تيسر ذلك ، فكان سلف الأمة لا يكفرون من ظهر منه الكفر من المسلمين إلا بعد التحقق والتثبت لا بمجرد الدعوى .

لا مانع لآحاد المسلمين من تكفير غير المسلمين ، أو من ينتسب للإسلام ويحمل معتقداً كفرياً ، كالشيوعية وغيرها من المذاهب المعارضة للإسلام ، ومن يحارب الإسلام ويطعن به ، أو يدين بالشرك الأكبر .

يجب التفريق بين الحكم على الأعيان والتعامل معهم ، فليس كل من ثبت كفره ، تجب عقوبته وإقامة القصاص عليه ، وأمر ذلك يعود لأولي الأمر من العلماء والأمراء، الذين يقدرון المصالح والمفاسد .



الأخطاء الشائعة في التكفير ومنها

1- العمل في الحكومات

مما يقع فيه البعض من تكفير المسلمين بغير حق ، العمل في الحكومات الكافرة دون تمييز ، فيجعلون مطلق العمل فيها من الطاعة المكفرة ، ويستدلون بأدلة في غير موضعها ، يقول أبو محمد المقدسي في كتابه (الثلاثينية - أخطاء في التكفير) :

(وما يورده بعض الغلاة المتهورين في هذا الباب من أن الموظف في الحكومات الكافرة يكفر ، من باب طاعة الكفار .. ويستدلون بقوله تعالى : { **إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم وأملى لهم ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل سنطيعكم في بعض الأمر** } محمد: 25 .

فإنه من جهلهم لمعنى الطاعة المكفرة المقصودة ها هنا ..

فإنها طاعة مخصوصة في التشريع أو الكفر والشرك والردة لا مطلق الطاعة ..

بدليل أن الكافر أو الطاغوت لو أمر بطاعة أو معروف لما أثم من أطاعه في ذلك، فضلا على أن يكفر .

وهذا أمر واضح من السفه إطالة الوقوف عنده والجدال فيه ، ومع هذا فلا مانع عندي من أن أذكر بعض الجهال الذين يطالبون بالأدلة عليه ؛ بقول النبي عليه الصلاة والسلام في شأن حلف الفضول وهو مؤسسة من مؤسسات الكفار:

(لو دعيت إليه في الإسلام لأجبت) وسيأتي ..

وبقوله عليه الصلاة والسلام في قصة الحديبية عن كفار قريش :

(لا يسألونني خطة يعظمون فيها حرمت الله إلا أعطيتهم إياها) وبما أجابهم إليه من شروط معلومة معروفة .

أنظرها في البخاري (كتاب الشروط) باب الشروط في الجهاد ، والمصالحة مع أهل الحرب ، وكتابة الشروط ..



ولذا قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ مخاطباً بعض المتسرعين في زمانه :
(وقد بلغني أنكم تأولتم قوله تعالى : { **ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل سنطيعكم في بعض الأمر** }
محمد:26، على بعض ما يجري من أمراء الوقت من مكاتبة أو مصالحة أو هدنة لبعض رؤساء
الضالين ، والملوك المشركين ، ولم تنظروا لأول الآية وهو قوله : { **إن الذين ارتدوا على أدبارهم
من بعد ما تبين لهم الهدى** } محمد:25 .

وتفقهوا المراد من هذه الطاعة ، و المراد من الأمر المعرف المذكور في قوله تعالى في هذه الآية
الكريمة ، وفي قصة صلح الحديبية وما طلبه المشركون واشترطوه وأجابهم إليه رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما يكفي في رد مفهومكم ودحض أباطيلكم .) أه من مجموعة الرسائل والمسائل النجدية
وقد تقدم .

ويقول ابن القيم رحمه الله :

(ومنها أن المشركين وأهل البدع والفجور والبغاة والظلمة إذا طلبوا أمراً يعظمون فيه حرمة من
حرمات الله تعالى أجيبوا إليه وأعطوه وأعينوا عليه وإن منعوا غيره فيعاونون على ما فيه تعظيم
حرمات الله تعالى لا على كفرهم وبغيهم ويمنعون مما سوى ذلك فكل من التمس المعاونة على
محبوب لله تعالى مرضي له أجيب إلى ذلك كأننا من كان ما لم يترتب على إعانتة على ذلك المحبوب
مبغوض لله أعظم منه .) زاد المعاد ج: 3 ص: 303

ويقول أبو قتادة :

(ونعتقد أن المفتي إذا كان على هوى السلطان، يفتيه بحسب ما يريد وإن كان على خلاف الشرع،
ويدور معه حيث دار، فيبرر له أفعاله، وينصره بالحق والباطل هو كافر مرتد.
وأما من تقلد المناصب عند طوائف الردّة من العلماء والمشايخ فهم أقسام:

1- قسم لبس عليهم الطاغوت حاله، فخفي أمره عليهم **فهؤلاء قوم معذرون عند الله.**

2- قسم علم حال الطاغوت، ولكنه أراد أن يخفف شرّه، وأن يحقق خيراً لأهل الحق والدين فهذا
مأجور مثاب.



قسم علم حال الطاغوت، فوالاه ونصره، ودافع عنه، و زور على الناس دينهم، وكنتم ما أتاه الله من علم خدمة للطاغوت، طلباً للدنيا والرياسة فهذا كافر مرتد. هذا في نفس الأمر والله يعلم السرائر وليس لنا إلا الحكم بالظاهر وقرائن الحال (معالم الطائفة المنصورة.

وها هو الناصر صلاح الدين رحمه الله تولى الوزارة عند الملك الفاطمي العاضد لدين الله ، وقد اتفق علماء أهل السنة في حينها على كفر الدولة الفاطمية ومروقها من الدين ، وحصل بتولي صلاح الدين الوزارة الخير الكثير للمسلمين ، وكانت سببا لرجوع مصر إلى حضيرة الإسلام والسنة بعد أكثر من قرنين من حكم الفاطميين المرتدين لها ، بفضل الله عليهم ، ثم بفعل صلاح الدين الأيوبي ، فما أحوجنا في هذا الزمان لمثل صلاح الدين ولمثل عمله ، وقد استولى على أرض المسلمين حكام علمانيون ألغوا أحكام الشريعة الإسلامية ، وأذاقوا دعاة الإسلام سوء العذاب ، فهم يقتلون ويسجنون ويعذبون كل داعية للرجوع إلى دين الله وتحكيم شريعته ، فإلى الله المشتكى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وبذلك ترى فداحة خطأ من يطالب إخوانه المجاهدين إعلان أهدافهم وخططهم ، ويعترض على توريتهم ما يضمرون لعدوهم ، ويريد أن يفرض عليهم اجتهاده ، بل ويضلل وقد يصل الأمر إلى حد تكفير من يخالفه اجتهاده ، فإن تقرير حال المجاهدين من قوة أو ضعف مسألة اجتهادية غير قطعية ومتغيرة ، قد تختلف من وقت لآخر ، ومن مكان لمكان ، لا يجوز أن تكون سببا للاختلاف والتنازع ، وعند سؤالنا للمشايخ عما يتوجب علينا فعله ، أو موقف نتخذه ، فإنهم يجيبون إنكم من تقدرون ذلك ، لأنكم أعلم بواقعكم وحالكم ، ولا نستطيع أن نفرض عليكم ما تفعلون ،

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية بشأن الاختلاف في المسائل الاجتهادية :

(مسائل الاجتهاد من عمل فيها بقول بعض العلماء لم ينكر عليه ولم يهجر ومن عمل بأحد القولين لم ينكر عليه وإذا كان في المسألة قولان فإن كان الإنسان يظهر له رجحان أحد القولين عمل به وإلا قلد بعض العلماء الذين يعتمد عليهم في بيان أرجح القولين والله أعلم) مجموع الفتاوى ج: 20 ص: 207.

وقال أيضا : (ثم هو مع هذا بين أن علماء المسلمين المتكلمين في الدنيا باجتهادهم لا يجوز تكفير احدهم بمجرد خطأ أخطأه في كلامه وهذا كلام حسن تجب موافقته عليه فان تسليط الجهالة على



تكفير علماء المسلمين من أعظم المنكرات وإنما أصل هذا من الخوارج والروافض الذين يكفرون أئمة المسلمين لما يعتقدون إنهم أخطأوا فيه من الدين وقد اتفق أهل السنة والجماعة على إن علماء المسلمين لا يجوز تكفيرهم بمجرد الخطأ المحض بل كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله وليس كل من يترك بعض كلامه لخطأ أخطأه يكفر ولا يفسق بل ولا يأتهم فإن الله تعالى قال في دعاء المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا وفي الصحيح عن النبي إن الله تعالى قال قد فعلت (مجموع الفتاوى ج: 35 ص: 100 .

2- التكفير بمطلق الموالاتة

ومن الأخطاء في التكفير ، تكفيرهم بمطلق الموالاتة ، فالكفر يتحقق بالموالاتة المطلقة للكفار ، لا بمطلق الموالاتة ، يقول الشيخ أبو قتادة ، فك الله سجنه في كتابه { جؤنة المطيبين } : (أما الكفر في يقول - ابن تيمية - رحمه الله : . الموالاتة فهي الموالاتة المطلقة

[ومن تولى أمواتهم وأحياءهم بالمحبة والتعظيم والموافقة فهو منهم... والله يحب تمييز الخبيث من الطيب، والحق من الباطل، فيعرف أن هؤلاء منافقون، أو فيهم نفاق وإن كانوا من المسلمين، فإن كون الرجل مسلماً في الظاهر لا يمنع أن يكون منافقاً في الباطن] المجموع (28/ 201-202).

ويقول ابن القيم في تجزيء الموالاتة: "أهل السنة متفقون على أن الشخص الواحد يكون فيه ولاية لله وعداوة من وجهين مختلفين" (مدراج السالكين 281/1).

وقد جعل ابن تيمية التشبه بالكافر من الموالاتة، قال بعد حديث ابن عمر رضي الله عنهما المرفوع: "من تشبه بقوم فهو منهم" : وهذا الحديث أقل أحواله أن يقتضي تحريم التشبه بهم، وإن كان ظاهره يقتضي كفر المتشبه بهم كما في قوله: "ومن يتولهم منكم فإنه منهم" وهو نظير ما سنذكره عن عبد الله بن عمر أنه قال: "من بنى بأرض المشركين وصنع نيروزهم ومهرجانهم، وتشبه بهم حتى يموت حشر معهم يوم القيامة" (أخرجه البيهقي في سننه 243/9) .

فقد يحمل هذا على التشبه المطلق، فإنه يوجب الكفر، ويقتضي تحريم أبعاض ذلك، وقد يحمل على أنه منهم في القدر الذي شابههم فيه، فإنه كان كفراً أو معصية أو شعاراً لها كان حكمه كذلك. (اقتضاء الصراط المستقيم / 237/ 238) .



يقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ:- [وعرفتم أن مسمى الموالاتة يقع على شعب متفاوتة منها ما يوجب الردة كذهاب الإسلام بالكلية، ومنها ما هو دون ذلك من الكبائر والمحرمات.]
(نقله سليمان بن سحمان/ انظر الرسائل والمسائل النجدية، 38/3).

وقد رأيت بعض من ينصر هذا الكتاب - كشف شبهات المجاهدين - يكفرهم لأنهم أرسلوا رسالة كفرية لحكام طواغيت تعزية لهم بوفاة أسلافهم ، وهذا من تمام الجهل ، فلو رجع إلى كتب الجنائز في كتب الفقه المصنفة من قبل أهل العلم لرأى الخلاف الفقهي في جواز أو حرمة أو كراهية تعزية الكافرين.

فاللهم رحماك من غلبة هؤلاء الصبية الصغار والجهلة الأغرار، وتصدرهم للفتوى والقول على الله ورسوله بغير علم.) .

3- تكفير المتابع عملا دون الاستحلال في المعصية لمن قال بها تشريعا

ومن الأخطاء في التكفير ، تكفيرهم للمتابع عملا للمعاصي ، من غير استحلال لها ، ففرق بين المتابعة في التشريع والتبديل وبين المتابعة في العمل، ولا يجوز الخلط بينهما ، يقول أبو قتادة الفلستيني وفقه الله :

((الفرق بين المتابعة في التشريع وبين الدخول في العمل:

وهاهنا مسألة مهمة وهي :

ذكر صاحب الكتاب قولا غالبا لا يعد من أقوال أهل السنة، وهو تكفير المتابع عملا دون الاستحلال في المعصية لمن فعلها استحلالا، أو قال بها تشريعا.

وصورتها هي واقع المسلمين العصاة اليوم في بلادهم وتحت أنظمة حكامهم.

والصورة هي أن الدولة كفرت لما شرعت للناس المحرم، فقالت بحل الخمر والربا والكثير من المعاصي المحرمة إجماعا عن طريق القوانين، والناس يفعلون هذه الأعمال متابعة للدولة في العمل، فترى المسلم يرابي ويشرب الخمر، ولكنه لا يتابع المبدل في استحلال المعصية، وإنما يتابعها في عمله من غير استحلال لها، فالدولة (والتي هي طائفة متمكنة) تكفر إجماعا بهذا، لقولها بتشريع على خلاف الشرع، لكن القول بتكفير المرء المتابع في عمله في غير المكفرات دون الاستحلال ليس



هو مذهب أهل السنة والجماعة، بل هذا القول هو قول الغلاة من أهل البدع الذين حكموا على الناس جملة هذه الأيام بالكفر أو بالتوقف فيمن أظهر الإسلام حتى يعلم براءته من المتابعة في العمل، وهذا الخطأ نبه عليه ابن تيمية رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى :

[اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله] فقال :وهؤلاء الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم، حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله يكونون على وجهين:

أحدهما

أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعوهم على التبديل ، فيعتقدون تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله إتباعا لرؤسائهم، مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل، فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركا، وأن لم يكونوا يصلون لهم ويسجدون لهم، فكان من اتبع غيره في خلاف الدين مع علمه انه خلاف الدين، واعتقد ما قال ذلك دون ما قاله الله ورسوله مشركا مثل هؤلاء .

والثاني

أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال وتحليل الحلال ثابتا، لكنهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاص، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **[إنما الطاعة في المعروف]** وقال: **[على المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية]** وقال: **[لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق]** وقال: **[من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه]** ((مجموع الفتاوى 70/7)) .

4- الحكم بالكفر لمجرد الاسم أو الانتساب

ومن الأخطاء في تكفير المسلم ، الحكم عليه لمجرد الاسم أو الانتساب ، من غير معرفة حاله ومعتقده ، يقول أبو قتادة في كتابه جؤنة المطيبين :

(والذين يحكمون على الصوفي بمجرد الاسم مطلقاً هم جاهلون في دين الله تعالى، مخالفون لإجماع الأمة في الحكم على هذه الطائفة.

وكذلك الديمقراطيون والديمقراطيون، فمعتقد الديمقراطية هو سيادة الشعب لنفسه في جميع سلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي سلطة عليا لا سلطة فوقها حتى لو كانت خطاب الله تعالى في



الكتاب والسنة، ومن قال بهذا القول فهو كافر مشرك في دين الله تعالى لا يشك في كفره مسلم، ومن توقف في تكفيره هو كافر مثله إلا أن يكون جاهلاً.

وأما تلبس المرء ببعض تشريعاتها وأعمالها فحكمه بحسب هذه البدعة التي تلبس بها، والحكم على جميع هذه الأنواع حكماً واحداً هو سبيل الصبيّة الذين يعلقون الأحكام على الأسماء دون النظر إلى مراتبها، فهو ما نحذر منه في هذه الورقات، بل هو سبب ضلال كل الفرق والطوائف التي فارقت سبيل المؤمنين فخرجت عن هدي الكتاب والسنة مع احتجاجها بألفاظهما، وعامة ما يقع به الشباب اليوم من الانحراف بشقيه - الإفراط أو التفريط - هو بسبب هذا الجهل، وهم يظنون أن المسائل الفقهية أشبه بالعملية الرياضية، والكلمة أشبه بالرقم لها دلالة واحدة لا مراتب فيها، فالديمقراطية دين، فكل ديمقراطي يدين بغير الإسلام، إذاً كل ديمقراطي هو كافر.

فالديمقراطيون طبقات:

هناك مسلم ديمقراطي [استخدمت لفظ مسلم ديمقراطي، كاستخدامهم مسلم صوفي، وإن كان الديمقراطي الكلي لا يكون مسلماً] يقول: إن الديمقراطية عندي هي وسيلة في اختيار الحاكم، ولا أقول بأن للشعب أن يقبل من الأحكام بحسب رأي الأكثرية دون مراعاة للحكم الشرعي المنزل، فهذا أبداً لا يكون حكمه من قال بالديمقراطية في معتقدها، ومن سوى بينهما فقد افترى على دين الله تعالى وسلك غير سبيل المؤمنين، نعم هو مبتدع مخطئ، كحال الصوفية والمتكلمين في بدعهم وأخطائهم، لكن لا يمكن أن يكون كافراً بهذا القول.

فحين يُكفّر صاحب الكتاب السيئ - يعني كشف شبهات المقاتلين - حركة حماس لأنها تقول بالديمقراطية هكذا مطلقاً، أو حين يُكفّر الحركة الإسلامية في كردستان لهذا القول يكون قد افترى في دين الله تعالى كما افترى سابقاً في التسوية بين الاستغاثة والتوسل بجامع دخولهما تحت اسم واحد وهو "القبوريين"! وهم عنده على مرتبة واحدة كلهم قد أخلوا بأصل الدين.

ثم إن هؤلاء حتى لو قالوا مثل هذه الأقوال الحادثة كالديمقراطية والاشتراكية [كما وقع من الشيخ الدكتور يوسف السباعي رحمه الله تعالى] فإن الواجب أعمال موانع التكفير في حقهم لخفاء الإسلام ودروسه، ولعمومات هذه الألفاظ واحتوائها على معاني باطلة متعددة وبعض المعاني الإسلامية الصحيحة كما وقع من الشيخ الدكتور يوسف السباعي في كتابه الذي سماه "اشتراكية الإسلام".



فالقول بردتهم غلو وإفراط وانحراف عن سبيل أهل السنة والجماعة.

وأهل العلم في حكمهم على الطوائف والفرق كانوا يفصلون تفصيلا يزيل كل لبس، ومن ذلك ما ذكره ابن تيمية في الشيعة، فإنه يقول :

والشيعة هم ثلاث درجات:

{ **شرها الغالية:** الذين جعلوا لعلي (ابن أبي طالب رضي الله عنه) شيئا من الإلوهية، أو يصفونه بالنبوة، وكفر هؤلاء بين لكل مسلم يعرف الإسلام، وكفرهم من جنس كفر اليهود والنصارى من هذا الوجه، وهم يشبهون اليهود من وجوه أخر.

والدرجة الثانية : وهم الرافضة المعروفون، كالإمامية وغيرهم، الذين يعتقدون أن عليا هو الإمام الحق بعد النبي صلى الله عليه وسلم بنص جلي أو خفي، وأنه ظلم ومنع حقه، ويبغضون أبا بكر وعمر، ويشتمونهما، وهذا عند الإمامية سيما الرافضة، وهو بغض أبي بكر وعمر وسبهما.

والدرجة الثالثة : المفضلة من الزيدية وغيرهم الذين يفضلون عليا على أبي بكر وعمر، ولكن يعتقدون إمامتهما وعدالتهما ويتولونهما، فهذه الدرجة -وإن كانت باطلة- فقد نسب إليها طوائف من أهل الفقه والعبادة، وليس أهلها قريبا ممن قبلهم، بل هم إلى أهل السنة أقرب منهم إلى الرافضة، لأنهم ينازعون الرافضة في إمامة الشيخين وعدلتهما وموالاتهما، وينازعون أهل السنة في فضلتهما على علي، والنزاع الأول أعظم، ولكنها المراقبة التي تصعد منه الرافضة فهم لهم باب { (التسعينية 236-271).

وسبب ذلك أن المشابهة لا تستلزم المطابقة التي تستلزم الحكم الغائي للمشبه به، ولفهم هذا الكلام انظر القاعدة الثانية في المقدمات.

وإليك أقوال السابقين من العلماء في فهم الحديث:

قال الشاطبي رحمه الله تعالى: فإن اتخاذ ذات أنواط يشبه اتخاذ الآلهة من دون الله، لا أنه هو بنفسه، فلذلك لا يلزم الاعتبار بالمنصوص عليه ما لم ينص عليه مثله من كل وجه. الاعتصام 246/2.

وتأمل كلمة **الإمام الشاطبي:** [لا يلزم الاعتبار بالمنصوص عليه، ما لم ينص عليه مثله من كل وجه]. لذا فمن الخطأ تسرع كثير من المجاهدين بتكفير كل من انتسب إلى جهة كفرية ظاهرا ، دون النظر



إلى مقصده وتحقق أسباب الكفر فيه ، و إلا يكونون قد حجروا واسعا ، وضيقوا أمرا فيه سعة ، فإن من المقرر عند أهل العلم أن تكفير من ثبت إسلامه لا يكون إلا بارتكابه سببا من أسباب الكفر المتفق عليها بين المسلمين ، أما مجرد الانتساب إلى مؤسسة أو جهة كفرية ، فلا يكفي في تحقق وصف الكفر فيه ، إلا إذا رضي بما فيها من كفر ، ويتبين هذا الرضا بما يظهره من قول أو فعل ، أو بقرائن لا تقبل الشك ، وبخلافه يكون من حكم بكفر كل من انتسب إلى جهة كفرية من الجاهلين في حكمه ، الظالمين في تكفيره لإخوانه .

وأسباب الكفر المتفق عليها بين علماء الأمة معروفة ، وهي نواقض الإسلام العشرة المجمع عليها ، ومنها مظاهره المشركين والكفار على المسلمين ، ولو بالقول أو الدلالة ، أما غيرها من أسباب الكفر ، التي هي محل خلاف بين المسلمين ، فلا يحكم على من اقترفها بالكفر ، إلا من قبل من ولي أمر المسلمين ممن يرى كفر من أتى بها ، فإنك تجد أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عندما قرر أسباب الكفر ونواقض الإسلام العشرة لم يجعل من بينها ترك الصلاة ، رغم إن مذهبه تكفير تاركها عموما من غير عذر ، وذلك خلال دعوته للتوحيد والرجوع للإسلام الذي ابتعد عنه قومه ، وقبل التمكن وتولي أمرهم .

وقد أجاز علماء الإسلام مطالبة طالبان الحصول على مقعد في هيئة الأمم التي تحكمها قوانين شرعية شريطة أن لا يوافق ممثل طالبان على ما فيه مخالفة لشرعية الإسلام مادام في الانضمام إلى هذه المؤسسة تحقيق لمصلحة راجحة للمسلمين لكن من حاد عن منهج الاعتدال مثل بعض الغلاة كفر طالبان لأجل ذلك في كتاب له قيل انه تراجع عنه فخالف بذلك أهل العلم وتابعه على تكفيرهم كثير من الغلاة وبعض قادة المجاهدين ولم يكن الرجل معدودا من جملة العلماء المؤهلين للتصدي لمثل هذه المسائل

لقد مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم حلف الفضول أو حلف المطيبين. و كان حلفا في الجاهلية بين قوم كفار، لكنه لما كان من أجل إغاثة الملهوف ونصرة المظلوم ورد الحقوق إلى أهلها جاز الثناء عليه لأجل ذلك. فلا ينبغي لأجل هذا تكفير مسلم او جماعة مسلمة اثبتت على مؤسسة كفرية ثناء مقيدا لموافقتها بعض مبادئ الإسلام والحق في شأن من شؤونها .



قال صديق حسن خان رحمه الله في حلف الفضول :

(فتقرر بهذا أن التواطؤ على تلك القواعد ، ونصب من يقوم بها من أعظم الواجبات الشرعية ، ولهذا كان لحلف الفضول ، الواقع من أولئك الرؤساء الفحول ممدحا على تعاقب العصور ، وتوارد الدهور ، مع أنه واقع من قوم لم يرح أحدهم رائحة الإسلام ، على قوم من الجاهلية الطغام ، ولكنه لما كان مشتملا على مكارم الأخلاق ، ألتى أحدها الانتصاف للمظلوم من الظالم ، كان بذلك المكان المكين عند المسلمين والكافرين ، فكيف لا يحسن عقلا وشرعا التواطؤ بين ثلة من المسلمين ، الذين لا سبيل عليهم لأحد من السلاطين ، على نصب جماعة يأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر ، فإن هذا من أعظم شعائر الدين .

وليس من شرط حسن هذا القانون أن يكون القيام من أولئك بجميع الأمور الشرعية ، بل الفرد كاف في الحسن إذا خلصت هذه المصلحة عن أن تشاب بمفسدة تساويها أو ترجح عليها .)
إكليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة لصديق حسن خان ص 283 ، وقد أخذ من رسالة للشوكانى ذكرها في أبجد العلوم .

5- تكفير كل من امتدح الكفار

ومن الأخطاء في التكفير ، تكفير كل من امتدح الكفار ، أو لمجرد الدعاء لهم دون تفصيل أو معرفة المقصد من ذلك ، يقول المقدسي في الثلاثينية :

ومن الأخطاء الشائعة في التكفير أيضا التكفير لمجرد مدح الكفار أو الدعاء لبعضهم دون تفصيل، وعدم العذر بالجهل في ذلك، والتفريع عليه بعدم جواز الصلاة خلف كل من دعا للطواغيت بأي نوع من الدعاء.. والصواب أن هذا مما يعذر به في الجهل والتفصيل فيه واجب لأن الدعاء يتنوع ويتفاوت وإنما يكفر من مدح الكفار لكفرهم أو مدح وأثنى على كفرهم نفسه.

والكفر لمدح كفرهم أظهر من الكفر لمدحهم أنفسهم.. وذلك كأن يسمى قوانينهم الكافرة حقا، أو يصفها بالنزاهة والعدالة والله تبارك وتعالى قد بين أنها الكفر والضلالة، أو يظهر احترامها وتوليها أو يقسم على الولاء لها والمحافظة عليها، أو يطالب بتحكيمها وتفعيلها، أو يدعو ببقائها ودوامها.. فإن إرادة دوام الكفر كفرا .



أما مدحهم هم أنفسهم فلأن للاحتمال فيه مدخلا كبيرا، والمقاصد قد تتعدد بين فاعليه لزم التفصيل..

فمجرد مدح بعض الكفار لصدقهم أو لتحلي بعضهم بمحاسن الأخلاق لا شيء فيه، ومن ذلك مدح بعض تجمعاتهم أو أحلافهم أو مؤسساتهم التي تقوم على نصرة المظلوم أو غير ذلك من أعمال البر ومحاسن الأخلاق.

فقد قال تبارك وتعالى: [ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤديه إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائما] آل عمران: 75، ويدل على هذا بوضوح مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم لحلف الفضول أو حلف المطيبين. وقد كان حلفا في الجاهلية بين قوم كفار، لكنه لما كان من أجل إغاثة الملهوف ونصرة المظلوم ورد الحقوق إلى أهلها جاز الثناء عليه لأجل ذلك.

تنبيه

إلى خطأ بعض المتسرعين والغلاة في تكفيرهم للمسلم لمجرد مدح الكفار له أو ثنائهم على أخلاقه: ومما يحسن التنبيه إليه هنا في مقابل هذا أنه لا تجوز المواخذة فضلا عن التبديع أو التكفير بمدح الكفار أو ثنائهم على أخلاق أو أسلوب بعض الموحدين، ما دام أولئك الموحدون مستقيمين على ملة إبراهيم، مظهرين لبراءتهم من أولئك الكفار أو المشركين لا يضرهم ذلك المدح أو يحرفهم عن الجادة انتهى كلامه .

ومن هذا الباب ما وصف نبينا صلى الله عليه وسلم النجاشي بأنه لا يظلم عنده أحد ، وما ورد عن بعض أصحاب النبي من مدحهم للروم ، قال المستورد القرشي عند عمرو بن العاص:

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: [تقوم الساعة والروم أكثر الناس فقال له عمرو أبصر ما تقول قال أقول ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنن قلت ذلك إن فيهم لخصالا أربعا إنهم لأحلم الناس عند فتنة وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة وأوشكهم كرة بعد فرة وخيرهم لمسكين ويقيم وضعيف وخامسة حسنة وجميلة وأمنعهم من ظلم الملوك] رواه مسلم في صحيحه.

ومما خاطب به شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله للملك (سرجوان) ملك الروم في رسالة طويلة بعثها إليه ، حول أسرى المسلمين عنده ، ما يلي :



(من أحمد بن تيمية إلى (سرجوان) عظيم أهل ملته ومن تحوط به عنايته من رؤساء الدين وعظماء القسيسين والرهبان والأمراء والكتاب وأتباعهم سلام على من اتبع الهدى ...

وإنما نبه الداعي لعظيم ملته وأهله لما بلغني ما عنده من الديانة والفضل ومحبة العلم وطلب المذاكرة ورأيت الشيخ أبا العباس المقدسي شاكرا من الملك من رفقه ولطفه وإقباله عليه وشاكرا من القسيسين ونحوهم ونحن قوم نحب الخير لكل أحد ونحب أن يجمع الله لكم خير الدنيا والآخرة ...

وإن رأيت من الملك رغبة في العلم والخير كاتبتة وجاوبته عن مسائل يسألها وقد كان خطر لي أن أجيء إلى قبرص لمصالح في الدين والدنيا لكن إذا رأيت من الملك ما فيه رضى الله ورسوله عاملته بما يقتضيه عمله فإن الملك وقومه يعلمون أن الله قد أظهر من معجزات ...

وكذلك بعث النبي صلى الله عليه وسلم كتابه إلى قيصر الذي كان ملك النصارى بالشام والبحر إلى قسطنطينية وغيرها وكان ملكا فاضلا ...

فيا أيها الملك كيف تستحل سفك الدماء وسبى الحريم وأخذ الأموال بغير حجة من الله ورسوله ثم أما يعلم الملك أن بديارنا من النصارى أهل الذمة والأمان مالا يحصى عددهم إلا الله ومعاملتنا فيهم معروفة فكيف يعاملون أسرى المسلمين بهذه المعاملات التي لا يرضى بها ذو مروءة ولا ذو دين لست أقول عن الملك وأهل بيته ولا أخوته فإن أبا العباس شاكرا للملك ولأهل بيته كثيرا معترفا بما فعلوه معه من الخير ...

لكن أنا ما أريد للملك إلا ما ينفعه في الدنيا والآخرة...

والملك وأصحابه إذا عاونونا على تخليص الأسرى والإحسان إليهم كان الحظ الأوفر لهم في ذلك في الدنيا والآخرة أما في الآخرة فإن الله يثيب على ذلك ويأجر عليه وهذا مما لا ريب فيه عند العلماء المسيحيين ...

وأبو العباس حامل هذا الكتاب قد بث محاسن الملك وإخوته عندنا واستعطف قلوبنا إليه فلذلك كاتبت الملك لما بلغني رغبته في الخير وميله إلى العلم والدين وأنا من نواب المسيح وسائر الأنبياء في مناصحة الملك وأصحابه وطلب الخير لهم فإن أمة محمد خير أمة أخرجت للناس يريدون للخلق خير



الدنيا والآخرة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويدعونهم إلى الله ويعينونهم على مصالح دينهم ودنياهم ...

والذي اختتم به الكتاب الوصية بالشيخ أبي العباس وبغيره من الأسرى والمساعدة لهم والرفق بمن عندهم من أهل القرآن والامتناع من تغيير دين واحد منهم وسوف يرى الملك عاقبة ذلك كله ونحن نجزي الملك على ذلك بأضعاف ما في نفسه والله يعلم أنى قاصد للملك الخير لأن الله تعالى أمرنا بذلك وشرع لنا أن نريد الخير لكل أحد ونعطف على خلق الله وندعوهم إلى الله وإلى دينه وندفع عنهم شياطين الإنس والجن والله المسئول أن يعين الملك على مصلحته التي هي عند الله المصلحة وأن يخير له من الأقوال ما هو خير له عند الله ويختتم له بخاتمة خير والحمد لله رب العالمين (مجموع الفتاوى ج: 28 ص: 601 .

6- عدم التفريق بين الموالاة والمداهنة والمداراة

ومن الأخطاء في التكفير عدم التفريق بين الموالاة والمداهنة والمداراة ، يقول أبو محمد في الثلاثينية :

(ومن الأخطاء الشائعة في التكفير أيضاً؛ الخلط بين التولي المكفر وبين المداهنة المحرمة أو المداراة المشروعة، فالمداهنة فضلاً عن المداراة ليستا من التولي المكفر، بل الأولى محرمة، والثانية جائزة شرعاً. وبعض المتحمسين لا يفرق بينهما، ويضيّق ويشدّد فيما لم يشدد الله فيه، وينكر ما هو مندوب وليس بمنكر. بل قد رأيت من الغلاة من يكفر بمحض المداراة، وذلك شطط عن الحق وضلال. فلذلك لزم التنبيه على هذا في أخطاء التكفير، والتمييز بين كل نوع من هذه الأمور...)

فالمداهنة للكفار محرمة ، وقد تكون كفراً ، قال تعالى : (**وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ**) (القلم:9) .

وصورتها أن يعطي أو يتنازل المسلم عن شيء أو أشياء من دينه لأجل شيء أو أشياء من دنياه ، فمن داهن الكفار على كفرهم كفر ، ومن داهنهم من المسلمين على معاصيهم أثم ، إذ ليس للمداهنة حكماً واحداً ، كما يظن بعض المتسرعين بالتكفير .



أما المداراة فهي مشروعة بل قد تكون واجبة أحيانا ، وصورتها أن يبذل المسلم شيء أو أشياء من دنياه من أجل تحصيل شيء أو أشياء لدينه ، فمن ذلك ما ذكره البخاري في باب [المداراة مع الناس] قال : ويذكر عن أبي الدرداء : (إنا لنكشر في وجوه أقوام ، وإن قلوبنا لتلعنهم) .

وعن أبي الدرداء ، قال : [إنا لنكشر في وجوه أقوام ، ونضحك إليهم ، وإن قلوبنا لتلعنهم] شعب الإيمان للبيهقي.

ما فعله الصحابي الجليل عبد الله بن حذافة السهمي رضي الله عنه ، حين أسره الروم ، قال له الطاغية ملك الروم : (تنصر ، وإلا قتلتك أو ألقيتك في النقرة النحاس . قال : ما أفعل . فدعى بنقرة نحاس فملئت زيتاً وأغلقت ، ودعى رجلاً من المسلمين ، فعرض عليه النصرانية فأبى ، فألقاه في النقرة ، فإذا بعظامه تلوح . فقال لعبد الله بن حذافة : تنصر وإلا ألقيتك . قال : ما أفعل . فأمر به أن يلقي في النقرة ، فكتفوه فبكى ، فقالوا : قد جزع وبكى . قال : رثوه . قال : فقال : لا تظن أنني بكيت جزعاً ، ولكن بكيت إذ ليس بي إلا نفس واحدة يفعل بها هذا في سبيل الله عز وجل ، كنت أحب أن يكون لي من الأنفس عدد كل شعرة في ، ثم تُسلط علي فتفعل بي هذا . قال : فأعجب به ، وأحب أن يطلقه ، فقال : قبل رأسي وأطلقك . قال : ما أفعل . قال : تنصر وأزوجك ابنتي وأقاسمك ملكي . قال : ما أفعل . قال : قبل رأسي وأطلق معك ثمانين من المسلمين . فقال : أما هذا فنعم . فقبل رأسه فأطلقه وثمانين معه . فلما قدموا على عمر قام إليه عمر فقبل رأسه ، فكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يمازحون عبد الله فيقولون : قبل رأس العج (المنتظم - (ج 2 / ص 46) .

7- تكفير من تحاكم أو حوكم إلى المحاكم

ومن الأخطاء في التكفير ، تكفير من تحاكم أو حوكم إلى المحاكم الوضعية دون تفصيل ، يقول الشيخ أبو محمد :

(ومن الأخطاء الشائعة في التكفير أيضاً تكفير كل من اضطر إلى اللجوء إلى المحاكم في هذا الزمان أو حوكم إليها أو استعان بالطواغيت وأنصارهم لدفع صائل أو للتخلص من مظلمة أو تحصيل حق في ظل عدم وجود سلطان لحكم الله في الأرض . بل لقد رأيت من الغلاة من يكفر كل من يمثل أمام محكمة من المحاكم الحاكمة بالقوانين الوضعية ولو سيق إليها سوفاً أو اضطر إلى ذلك اضطراراً قد يصل إلى حد الإكراه ، وكان من المستضعفين الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا ، بل وبعض



السفهاء يكفرونه بمجرد دخوله إلى أي مخفر للدفع عن نفسه في شكوى رفعت عليه، أو للتبليغ عن خطف ولد أو فقدته أو سرقة شيء من ممتلكاته لعله يجده عندهم أو يكون لديهم عنه خبر. إذ يعدون ذلك كله من التحاكم إلى الطاغوت الذي يكفر فاعله !! فإذا قيل لهم: فماذا يفعل ضعفة المسلمين إذا صال عليهم عدو غاشم أو خطف لهم ولد أو هتك عرض أو اعتدي على أنفسهم وأموالهم. ولا سلطان أو تمكين لحكم الله؟؟ وهل تركتهم الشريعة سدىً، وأهملتهم دون حل في مثل هذه النوازل؟ ثم إذا اضطروا إلى اللجوء إلى سلطان الكفار كفروا !! مع أنهم يتأولون أنهم مكرهون على ذلك !! لم يحيروا جواباً ولم يراعوا استضعاف المسلمين في هذا الزمان، وإنما كل ما يهمهم هو إنزال حكم التكفير.

ويقول أبو بصير في فتوى له: **السؤال الأول:** متى يكون الفعل داخلاً في معنى التحاكم دخولاً كلياً الذي هو كفر أكبر، وما الضابط في الموضوع ..؟

الجواب: الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد .

التحاكم الذي يخرج صاحبه من الملة ويكون كفراً أكبر له أحد الوصفين :

الوصف الأول: عندما يعدل المرء عن حكم الله ورسوله إلى حكم الطاغوت؛ يؤثره ويقدمه عليه، رغم توفر وجود الحاكم أو الجهة القادرة التي تحكم له بما أنزل الله ..

الوصف الثاني: عندما يتحاكم المرء - حراً مختاراً - إلى شرائع الطاغوت - في حال غياب الحاكم المسلم الذي يحكم بما أنزل الله - راضياً بها، ومستحسناً ومزیناً لها .. وكذلك لو تحاكم إليها مكرهاً ثم أظهر ما يدل على رضاه واستحسانه لشرائع الكفر والشرك .

بهذين الوصفين أو بأحدهما يكون فعل التحاكم كفراً أكبر مخرجاً من الملة وما سوى ذلك فلا، والله تعالى أعلم) .

ويقول أيضا :

ولضبط المسألة فإننا نلخص ما تقدم في النقاط التالية :

1- لا يجوز لمسلم أن يتحاكم إلى الحاكم الكافر عند وجود الحاكم المسلم الذي يستطيع أن يرد له حقه وينصفه من ظالمه .



2- لا يجوز للمسلم أن يتحاكم إلى الحاكم الكافر فيما يضاهي ويضاد شرع الله إلا وهو مكره ، ولحكم الطاغوت كاره مبغض ، وغير راضٍ به ..

3- إذا اغتصب حق المسلم ولم يجد وسيلة لإعادة حقه إلا الحاكم الكافر ، له أن يحصل على حقه عن طريقه .

4- نرى من العزيمة والأفضل أن يضحي المسلم - وبخاصة إن كان من الخواص والأعلام - بحقه إن كان محتملاً ، ولا يمتثل أمام الحاكم الكافر ، وهذا أمر نستحسنه ولا نلزم به مجموع الأمة ، للضرر العام المترتب على ذلك ، والمسألة مرتبطة بنوع وحجم الحق المغتصب ، فلا يُعقل أن يقال لمن خُطف له ولده لا يجوز لك أن تشتكي إلى الشرطي الكافر - أو الحاكم الكافر فلا فرق - ليسترد إليك ولدك من خاطفيه لأن هذا نوع من التحاكم إلى الطاغوت !!..

وعليه فإننا نقول : من أعرض وصد عن حكم الله ورسوله ، وعدل أو أثر وقدم - حراً مختاراً - حكم الطاغوت على حكم الله ورسوله ، وأراد أن يتحاكم إليه من دون الله ورسوله مع تيسر المحاكم الإسلامية التي تحكم له بحكم الله ورسوله ، فهذا نقول فيه : أنه أراد أن يتحاكم إلى الطاغوت ، وهو كافر بتحاكمه ذلك ، وعليه وعلى أمثاله نحمل الآية الكريمة ، وأقوال أهل العلم المتقدم ذكرها) أبو بصير / حكم طلب الاستئناف .

8- تكفير من يستجير بالكفار دون تفصيل

ومن الأخطاء في التكفير ، تكفير من يستجير بالكفار دون تفصيل ، سواء كانت الاستجارة بحكومات أو جماعات أو أشخاص ، ومن غير تبين لدواعي وأسباب هذه الاستجارة ، **يقول الشيخ أبو بصير** في جواب له :

السؤال الثالث: هل الاستجارة بكافر ثابت في السنة .. وهل الاستجارة بالطاغوت له نفس الحكم؟؟

الجواب: نعم، يجوز طلب الجوار من الكافر المشرك إن توفرت دواعيه وأسبابه .. وهو ثابت في فقد دخل في جوار ﷺ الجوار من المطعم بن عدي، وكذلك أبو بكر الصديق ﷺ السنة؛ فقد طلب النبي وأمان ابن الدغنة .. وكذلك دخول عثمان بن مظعون في جوار وأمان الوليد بن المغيرة، وغيرهم من الصحابة الذين دخلوا في جوار وأمان النجاشي حاكم الحبشة قبل أن يُسلم، فهذا ثابت لا خلاف عليه .



ولا فرق في ذلك بين طلب الجوار من كافر صعلوك أو كافر طاغوت، وإن كان في الغالب الصعلوك لا يُطلب منه الجوار لضعفه وعجزه بين قومه .. فقد نقل ابن حزم عن الزهري محمد بن مسلم بن شهاب أنه كان عازماً على الهجرة إلى بلاد الروم وطلب الجوار من حكامها إن مات هشام بن عبد الملك؛ لأن الوليد بن يزيد - ولي العهد - كان قد نذر دمه إن قدر عليه ..!

ولمزيد من الفائدة ننصح بمراجعة مقالنا [حكم الاستئناف لطلب اللجوء السياسي في دار الكفر] على عنواننا في الإنترنت .. والله الموفق لما يحبه ويرضاه .)

9- تكفير من يسعى لمنع وتقليل ما يمكن من ظلم

ومما يقع فيه البعض من أخطاء في التكفير ، تكفير من يسعى لمنع وتقليل ما يمكن من ظلم ، عند العجز عن إزالته بالكلية وإقامة العدل الذي أمر الله به ، وهذه قاعدة شرعية وأصل عظيم من أصول الدين ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

(فكما يجب إزالة الظلم يجب تقليله عند العجز عن إزالته بالكلية فهذا أصل عظيم والله أعلم)
مجموع الفتاوى ج: 28 ص: 599 .

قال أهل العلم :

(ويجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجانر ولو كافرا ذكره مسكين وغيره إلا إذا كان يمنعه عن القضاء بالحق فيحرم ولو فقد وال لغلبة كفر وجب على المسلمين تعيين وال وإمام للجمعة)
الدر المختار ج5/ ص 368 .

يقول شيخ الإسلام :

(والنجاشي ما كان يمكنه أن يحكم بحكم القرآن فان قومه لا يقرونه على ذلك وكثيرا ما يتولى الرجل بين المسلمين والتتار قاضيا بل وإماما وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك بل هناك من يمنعه ذلك ولا يكلف الله نفسا ألا وسعها ، وعمر بن عبد العزيز عودي وأوذي على بعض ما أقامه من العدل وقيل إنه سم على ذلك فالنجاشي وأمثاله سعداء في الجنة وإن كانوا لم يلتزموا من شرائع الإسلام ما لا يقدرّون على التزامه بل كانوا يحكمون بالأحكام التي يمكنهم الحكم بها)
الفتاوى - (ج 19 / ص 218) .



يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الصدد : (ومن هذا الباب تولي يوسف الصديق على خزائن الأرض لملك مصر بل ومسألته أن يجعله على خزائن الأرض وكان هو وقومه كفارا كما قال تعالى : [ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات فما زلتم في شك مما جاءكم به] غافر:34.

وقال تعالى عنه : [يا صاحبي السجن أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتوها أنتم وآباؤكم] يوسف:39.

ومعلوم أنه مع كفرهم لابد أن يكون لهم عادة وسنة في قبض الأموال وصرفها على حاشية الملك وأهل بيته وجنده ورعيته ولا تكون تلك جارية على سنة الأنبياء وعدلهم ولم يكون يوسف يمكنه أن يفعل كل ما يريد وهو ما يراه من دين الله فإن القوم لم يستجيبوا له لكن فعل الممكن من العدل والإحسان ونال بالسلطان من إكرام المؤمنين من أهل بيته ما لم يكن يمكن أن يناله بدون ذلك وهذا كله داخل في قوله : [فاتقوا الله ما استطعتم] التغابن :16.

فإذا ازدحم واجبان لا يمكن جمعهما فقدم أوكدهما لم يكن الآخر في هذه الحال واجبا ولم يكن تاركه لأجل فعل الأوكد تارك واجب في الحقيقة وكذلك إذا اجتمع محرمان لا يمكن ترك أعظمهما إلا بفعل أدناهما لم يكن فعل الأدنى في هذه الحال محرما في الحقيقة وإن سمي ذلك ترك واجب وسمى هذا فعل محرم باعتبار الإطلاق لم يضر ويقال في مثل هذا ترك الواجب لعذر وفعل المحرم للمصلحة الراجحة أو لضرورة أو لدفع ما هو أحرم) مجموع الفتاوى ج: 20 ص: 56 .

10- تكفير كل من لا يكفر الطواغيت

ومن الأخطاء في التكفير ، تكفير كل من لا يكفر الطواغيت ، بحجة إنه لم يحقق التوحيد ، ويستدلون بأدلة في غير موضعها ، فلا يفرق بعض المتسرعين ممن قلت بضاعته في العلم ، أو كان ممن يجنحون إلى تكفير المسلمين بدون الرجوع إلى أهل العلم المعبرين بين الكفر بالطواغوت وبين تكفيره ، فالأول شرط في الإيمان دون الثاني ، يقول تبارك وتعالى :

(لا إكراه في الدين قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (البقرة:256)



فليس من شرط تحقق الكفر بالطاغوت تكفيره ، أي إظهار تكفيره وإعلان ذلك ، وإن كان تكفير الطاغوت هو الأولى ، بل قد يجب بحق من تبين له حال الطاغوت ، وقدر على ذلك ، أما حال المسلم المستضعف ، أو من ترجحت مفسدة إعلان تكفير الطاغوت عنده ، فلا يجب عليه تكفيره ، كما هو الأمر لمن جاز له كتمان إيمانه ، وكذا من لم يتبين له كفر الطاغوت ، وخصوصا في هذا الزمان الذي كثر فيه الجهل ، وقل فيه العلم ، وتصدر أدعياء العلم الذين ، يزورون على الناس دينهم ، فتراهم يدافعون عن الطواغيت ، ويصححون دينهم ، وينافحون عنهم إمعانا في إضلال العوام من المسلمين ، يقول أبو محمد المقدسي في كتابه ، الرسالة الثلاثينية في التحذير من الغلو في التكفير أو (رسالة الجفر في أن الغلو في التكفير يؤدي إلى الكفر) ، تحت عنوان : تكفير كل من لم يُكفّر الطواغيت بدعوى أنه لم يكفر بهم .

ومن الأخطاء الشائعة أيضا ؛ تكفير كل من لم يُكفّر الطواغيت ، بدعوى أنه لم يحقق التوحيد لأنه لا يكفر بهم ..

إذ لا شك أنّ الكفر بالطواغيت هو شطر التوحيد وشرطه ..

ومن لم يكفر بالطاغوت لم يتمسك بالعروة الوثقى ومن ثم فهو من جملة الكفار الهالكين .. قال تعالى :

[فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها] البقرة:256.

لكن هل تكفير الطاغوت شرط من شروط صحة الكفر به ؟؟

بمعنى : هل كل من لم يظهره أو ينتحله من المنتسبين للإسلام ولو جهلا واغترارا بصلاة الطاغوت وعبادته وانتسابه للإسلام؛فليس بمسلم لأنه لم يكفر بالطاغوت ؟؟

ونحن هنا لا نقلل من أهمية تكفير الطواغيت ولا ندعوا إلى إهماله أو ترك تعلمه ، كما يحلو للبعض أن يفهموا ، أو يحلو لهم توجيه كلامنا هذا إلى هذا الفهم .. كلا ؛ وكل من يعرفنا ويعرف كتاباتنا يعرف اهتمامنا وتركيزنا على هذا الأمر ، بل نحن لا نكتب إلا فيه وفي متعلقاته ..

وإنما ندعو إلى التأصيل والتفصيل وضبط الكلام بأدلته الصحيحة الصريحة ..

فالإطلاقات الحماسية الجوفاء لا تغني من الحق شيئا ..



ولا حاجة لنا بألفاظ حماسية مجملة يحسبها الظمان ماء ؛ ويا ليتة إذا جاءها لم يجدها شيئا ؛ بل يجدها سما ناقعا !!)

إلى أن قال :

(والآن نسأل فنقول أين الدليل الواضح والصريح من كلام الله أو كلام رسوله صلى الله عليه وسلم على كون تكفير الطاغوت شرط لصحة اجتناب عبادته أو الكفر بها والذي هو شرط متفق عليه لصحة الإسلام؟؟ بحيث يلزم من عدم وجوده عند المنتسب للإسلام عدم الإسلام وبطلانه ولو كان كافرا بالطاغوت بمعنى أنه كافر بعبادته ، مجتنب لدينه الباطل وتشريعه ، مجتنب لتولييه ونصرته ..

ألم يقل تعالى مبشرا عباده: **[والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها وأنابوا إلى الله لهم البشرى فبشر عباد]** الزمر:17.

فبأي دليل يقطع ويمنع ويبطل أولئك المتنطعون هذه البشرى التي وعد الله تعالى بها عباده الذين اجتنبوا عبادة الطاغوت وأنابوا إلى ربهم لمجرد أن خفي عليهم كفر بعض الطواغيت لجهل عرض لهم في حالهم أو لظنهم قيام مانع شرعي يمنع من تكفيرهم؟؟؟)

ثم قال :

(منها ما تقدم من كلام الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ في رده على رجلين من الإحساء كانا قد اعتزلا الجمعة والجماعة وكفرا من عندهم من المسلمين بحجة مجالستهم لابن فيروز وأمثاله ممن لم يكفر بالطاغوت بحجة أنه لم يصرح بتكفير جده الذي رد دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وعادها (قالوا : ومن لم يصرح بكفره فهو كافر بالله لم يكفر بالطاغوت ، ومن جالسه فهو مثله ، ورتبوا على هاتين المقدمتين الكاذبتين الضاليتين ما يترتب على الردة الصريحة من الأحكام حتى تركوا السلام ..) قال الشيخ : (فرفع إلي أمرهم ، فأحضرتهم وهددتهم وأغلظت لهم ، فزعموا أولا أنهم على عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وأن رسائله عندهم ، فكشفت شبهتهم وأدحضت ضلالتهم ، بما حضرني في المجلس ، وأخبرتهم ببراءة الشيخ من هذا المعتقد والمذهب ... إلى آخر كلامه في رسالة باسم) الإنكار على من كفر المسلمين بغير ما أجمع عليه الفقهاء) ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (5-4/3).



ثم أردف قائلا :

(وتقدم أيضا كلام الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ في بيان وتوضيح ما أجمل من كلام جده الشيخ محمد بن عبد الوهاب في أمثال هذا الباب مما اغتر به بعض الغلاة ، وهو قوله: (فإذا عرفت هذا ؛ عرفت أن الإنسان لا يستقيم له إسلام ولو وحّد الله وترك الشرك إلا بعداوة المشركين والتصريح لهم بالعداوة والبغضاء ، كما قال تعالى: [لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله المجادلة:22 أ.هـ .

حيث قال الشيخ عبد اللطيف في كتابه "مصباح الظلام" : (والذي يفهم تكفير من لم يصرح بالعداوة من كلام الشيخ ، ففهمه باطل ورأيه ضال)أ.هـ .

ثم قال المقدسي بعد ذلك :

(والكفر به هنا لا يعني تكفيره وإن كان ذلك لازما من اللوازم أو واجبا من الواجبات ؛ وإنما يعني البراءة من عبادته وطاغوتيته والكفر بألوهيته وربوبيته وكونه مستحقا لأن يصرف إليه أي نوع من أنواع العبادة ؛ وهو المعبر عنه باجتنب عبادة الطاغوت في قوله تعالى : ((والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها وأنابوا إلى الله لهم البشري)) الزمر:17 ، وهذا مفسر مبين لقوله تعالى المجمل : ((ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت)) النحل:36.

ولا يصح ما يفعله بعض المتسرعين من أخذ هذه الآية وحدها والفرح بإطلاق لفظ اجتنب الطاغوت فيها بمعزل عما يفسرها في الآية الأخرى .. فهذه من طريقة أهل الزيغ الذين يتبعون ما تشابه منه ، ولا يردونه إلى أم الكتاب من النصوص المبينة المفسرة له ..

فقد بين علماؤنا أن النص المجمل إذا أخذ بمعزل عن مبينه صار متشابها وكذا النص العام أو المطلق إذا أخذ بمعزل عن مخصصه أو مقيده فقد صار متشابها ..

وإنما يفعل ذلك الذين في قلوبهم زيغ ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله كما ذكر الله تعالى في مطلع سورة آل عمران).



ثم قال :

(بل من الحمقى من جعل طاعتهم ولو بالمعروف عبادة مكفرة ؛ وفلسف لذلك وسفسط أوصافا مكفرة ما أنزل الله بها من سلطان ، حتى لو أمره بشيء من الواجبات الشرعية كالصلاة المفروضة ونحوها فأتاع أمرهم ؛ لكان بذلك مشركا غير مجتنب للطاغوت ، ولم يراعوا في ذلك تفصيلا أو تأويلا ..

ولا شك أن هذا من الضلال المبين ..

ولو قاله صبيان يسيل مخاطهم لأيس من فلاحهم ..

وإنما أوصلهم إلى مثل هذه المأزق سوء تأصيلهم ، وخلطهم بين التعريفات الاصطلاحية واللغوية ..

وتقديم الأخيرة في كثير من الإطلاقات جعلهم يبتدعون ديناً وتوحيدا جديدا ما أنزل الله به من سلطان حتى صيروا بأفهامهم السقيمة اجتناب عبادة الطاغوت معضلة من المعضلات خصوصا في هذا الزمان ؛ لا يقدر على تحقيقه خواص الخواص من الدعاة والمجاهدين وأهل الثغور ، فضلا عن العوام من الشيوخ والعجائز ..

وقصروا بذلك دين الله على أفراد معدودين على أصابع اليد الواحدة ممن هم على شاكلتهم ، شاءوا أم أبوا فهذا هو مضمون مقالاتهم وحقيقتها ..

فإن ادعوا ذلك ولم يأتوا ببرهانهم الصحيح الصريح فهم من الكاذبين) .

هذا ما نقلناه من كلام المقدسي ، ويجدر الإطلاع على كلامه بكامله في بيان هذا الأمر ، وما وقع فيه البعض من مجانبة للصواب ، فإنه نافع ، يزيل الشبهة .

أقول وفي هذا البيان المستند إلى أقوال أهل العلم السالفين والمعاصرين ، المشهود لهم بالصلاح ، وإتباع الحق الذي أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ، حجة وذكرى لمن كان له قلب ، أو ألقى السمع وهو شهيد ، فسبيل الوسط بين الإفراط والتفريط هو سبيل أهل الحق ، فهم أهدي سبيلا وأقوم قила ، يقول الله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) البقرة: 143.



اللهم انصر المجاهدين في سبيلك ، ووحّد صفوفهم ، وألف بينهم ، ووفقهم لكل خير ، واجعل بأسهم على أعدائهم ، وارحم ضعفهم ، وارزقهم قوة من عندك ، يا قوي ويا جبار السماوات والأرض ، اللهم إنا نشكو إليك ضعف قوتنا ، وقلة حيلتنا ، وهواننا على الناس ، يا أرحم الراحمين ، إلى من تكلنا ، إلى عدو يتجهمنا ، أو إلى قريب ملكته أمرنا ، فإن لم يكن بك غضب علينا فلا نبالي ، غير أن عافيتك أوسع لنا ، نعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات ، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة ، أن تنزل بنا غضبك ، أو تحل علينا سخطك ، لك العتبي حتى ترضى ، ولا حول ولا قوة إلا بك .

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهديه ، واستن بسنته إلى يوم الدين

كتبه الراجي عفو ربه

عبد الوهّاب بن محمد السلطان

أمير جماعة أنصار السنة (الهيئة الشرعية)

28 رجب 1430 هـ

21 تموز 2009 م

